

Distr.: General  
28 March 2016  
Arabic  
Original: English

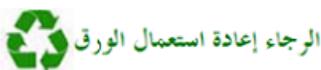


رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وعلى إثر تجارب إطلاق القذائف التي أجرتها القوات العسكرية الإيرانية في الآونة الأخيرة وما أعقب ذلك من حملة تضليل وجهود رامية إلى إساءة تفسير قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أود تقديم التوضيحات التالية:

١ - إن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يحظر الأنشطة العسكرية المشروعة والتقليدية، كما أن القانون الدولي لا يمنع القيام بها. وأنشطة إيران لا تتعارض مع القرار المذكور، لأن إيران لم تضطلع "بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدّة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية". وإيران لم تسع أبداً إلى حيازة أسلحة نووية ولن تسعى إلى حيازتها في المستقبل، لأنها تحترم تماماً التزامها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل الشاملة المشتركة. وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) واضح تماماً وخالٍ من أي لبس عندما يتعلق الأمر بالقذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن الصيغة الواردة في الفقرة ٣ من المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ليست إلزامية. وبالتالي، إننا نرفض أي تفسير اعتباطي لأحكام القرار ومرفقاته، وندعو جميع الأطراف إلى التصرف بحسن نية والامتناع عن الاستفزازات. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أنه لا يوجد أساس لإثارة هذه المسألة في مجلس الأمن في إطار القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

٢ - وإيران، بوصفها بلداً يعيش في أكثر منطقة غير مستقرة ومتقلبة في العالم، لها كامل الحق في بناء قدرة تقليدية يُعتدُّ بها لردع أي عدوان والدفاع عن نفسها. وتندرج تجارب إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها إيران في الآونة الأخيرة في إطار الجهود الجارية التي تبذلها قواتها المسلحة من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية المشروعة وإثبات فعالية منظومات القذائف وجهوزيتها ضد التهديدات الأمنية وممارسة حق الدفاع عن النفس في حالة التعرض



لهجوم مسلح. فما تقوله إيران وتفعله دائماً يدلُّ بوضوح على الطابع الدفاعي الكامل لجهودها العسكرية ضد التهديدات وأعمال التخويف. وتعكس البيانات التي أدلى بها القادة العسكريون الإيرانيون بوضوح هذه السياسة. فقائد القوة الفضائية الجوية التابعة للحرس الثوري الذي عمدت أطراف لها مصلحة واضحة في ذلك إلى تحريف أقواله بشدة، كرَّر في المقابلة التي أجريت معه عقب التجارب التأكيد بأننا ”لن نبدأ أي حرب؛ غير أن هدفنا هو أن ندافع عن أنفسنا ... ونحن لا ننوي شنَّ هجوم على أي بلد، ولكن إذا تعرَّضنا للهجوم، ينبغي أن نكون قادرين على الصد“.

٣ - ومن الغوغائية أن تقوم الأطراف الموردة والمتلقيّة لأسلحة من أحدث طراز ناهزت قيمتها ١٠٠ بليون دولار في منطقة الخليج الفارسي الأدنى دون الإقليمية وحدها في عام ٢٠١٥ (في حين أن ميزانية الدفاع لإيران بأكملها في نفس السنة تمثل نسبة ضئيلة من هذا المبلغ) باختلاق ضجة حول تجارب إطلاق القذائف التقليدية التي قامت بها إيران بهذا المستوى البشع. فالتفاوت بين ما تنفقه إيران وما تنفقه الدول الأخرى في المنطقة على الدفاع تفاوت هائل وحتى المسؤولون في الولايات المتحدة على أعلى المستويات سلّموا بذلك. وفي ظلّ هذه الظروف، من المثير للسخط أن أولئك الذين لا يعتبرون أنه ليس هناك حد لتعزيز الوجود العسكري في المنطقة يسعون إلى إحباط جهودنا المشروعة للاستفادة من مواردنا البشرية والمادية من أجل بناء قدرة عسكرية تقليدية ضرورية في مجالي الدفاع والردع.

٤ - وعلى مدى عقود من الزمن، ظلت جمهورية إيران الإسلامية تخضع للتهديد باستخدام القوة من جانب الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي في انتهاك صارخ للمادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة. واستمرت الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي في إشهار سيف العدوان والإمعان في دق طبول الحرب ضد إيران بما في ذلك من خلال استعمال العبارة الشائنة ”كل الخيارات موضوعة على الطاولة“. وتدفع منطقتنا بأسرها الآن ثمنا فادحا بسبب الأثر المزعزع للاستقرار الذي تخلّفه الاعتداءات المباشرة والشاملة على جيراننا. وفي العام الماضي، صعّد النظام الإسرائيلي التهديد العسكري ضد إيران حتى بلغ به أشدّه. فلقد هدّد موشيه يالون، وزير الدفاع في هذا النظام، في خطاب ألقاه يوم ٥ أيار/ مايو ٢٠١٥ خلال مؤتمر بشأن قانون الحرب نظمه مركز شورات هادين في القدس، باستخدام قبلة نووية ضد إيران (انظر الوثيقة S/2015/353 المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥ التي تتضمن رسالتي الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن). ولا يزال النظام نفسه الوحيد في منطقتنا الذي يحوز أسلحة نووية بصورة غير قانونية ويشكل العقبة الوحيدة في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونحن نتوقع من المجلس أن يرقى إلى

مسؤوليته بموجب الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين ويتصدى للتهديدات باستخدام القوة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، على غرار التهديدات التي أشرت إليها أعلاه؛ وهي تهديدات تتعارض بوضوح مع القواعد والمبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي.

٥ - وتكرّر جمهورية إيران الإسلامية بالتالي التأكيد بأنه لا يوجد أي أساس لإثارة هذه المسألة في مجلس الأمن وترى أنها تتنافى مع البيئة الإيجابية السائدة وتضرّ بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بحسن نية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلامعلي خوشرو

السفير

الممثل الدائم